

ناقشوا شق طرق وتعويض المواطنين

لجنة الداخلية تستمع لرئيس لجنة متابعة العمل الحكومي



أفاق

ماجدة أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

بين التخريب والتطبيع

منذ سنوات خلت ودولة الامارات العربية المتحدة تراوح في مواقفها وسياساتها الخارجية وعلاقتها مع الدول العربية: بين التخريب والتهديد أو المصاهرة المحرمة على وقع دماء الأبرياء؛ فهي التي قرعت طبول الحرب في اليمن، وأمدت حكام بعض الدول بحبل من مال ونفط ليسحقوا بعض أقوامهم بين عشية وضحاها.

بفعل مواقفها البغيضة وتطلعات حكامها المراهقين مات الناس أفواجا في عديد البلدان العربية؛ وما ليبيا ولا اليمن عنا ببعيد، حدث ولا حرج عن فجور يتلوه خمور في قصورها الفسيحة، وأمواًل سياسية تضخ صباح مساء هنا وهناك لا لشيء إلا لمحاربة الفضيلة ونشر الرذيلة السياسية والسفور المجتمعي بين الدول المستهدفة والتي تسعى الامارات لرشوة حكامها ليسهل عليهم السيطرة على القرار وتوجيه دفة البلاد إلى حيث يرغب العم سام. وأخيراً توجت الامارات العربية مسيرتها السياسية بخطيئة كبرى وشدت علاقاتها المشبوهة مع الاحتلال الصهيوني شذاذ الأفاق قاتلي الأطفال وسارقي الأرض؛ وليس هناك عاقل يمكن له التنبؤ بدوافع الاتفاق إلا حدود ولا مصالح تجمع بين دولة غنية بل ثرية مثل الامارات وبين دولة الكيان المسخ. ليس هناك أطماع ترجى بالنسبة لدولة الامارات التي تحتل المرتبة السابعة في العالم من حيث احتياطاتها النفطية، وتمتع بحركة سياحية هي أقرب للخيال من حيث تعداد السياح الأجانب الوافدين إليها، بالإضافة لثروة ونفوذ مالي يصعب تقديره بسهولة؛ لذلك ليس هناك أي سبب لإبرام اتفاق مذل مع دولة الاحتلال سوى ميل حكام الامارات لخدمة الاحتلال نزولاً عند رغبة كبير شياطين الأنس "ترامب"، وهو أمر بلا ريب يتنافى مع رغبات الغالبية العظمى من أبناء ونخب الشعب الاماراتي الأصلي؛ علاوة على النكوص والارتكاس والتراجع عن مواقف المؤسس الحكيم للدولة الشيخ زايد رحمه الله. الاتفاق المشؤوم سيفتح شهية الاحتلال أكثر على المال العربي والشارع العربي، والتطلعات ستكون أكثر طمعاً بالعواصم العربية القادمة لمحطة التطبيع الاجباري أو الطوعي وفي نهاية المطاف ينال الصهيوني يوماً مريحاً طالما له ظهر ونصير في شبه الجزيرة العربية يجاهر ويفاخر بتطبيع العلاقات مع الاحتلال رغم ولوغته بالدم الفلسطيني.

لقد سبقت بعض الدول العربية الامارات بالتطبيع مع الاحتلال أو بإبرام الاتفاقيات معه فماذا جنت تلك الدول؛ وماذا حققت؟ طبعاً غير سخط شعوبها عليها؛ لذلك ولألف سبب وسبب لا بد من مراجعة المواقف العربية المذلة للدول التي تربطها علاقات أو صداقات أو اتفاقيات مع المحتل الغاصب. بل لا بد من تشكيل تجمع إقليمي ودولي تتقدمه الدول المحبة لفلسطين وأهلها للضغط على الامارات العربية ومصر والأردن وغيرها من الدول المرتبطة مع دولة الكيان بهدف محاصرة قيادات تلك الدول وحملهم على مراجعة مواقفهم والتراجع عن توفير إكسبر الحياة للاحتلال وهو التطبيع وإقامة العلاقات التجارية والسياسية والدبلوماسية معه.

أما على الصعيد الشعبي -أعان الله الشعوب على حماقة وسفاهة حكامهم- فإنه مطلوب من الشعوب الحرة تحشيد الرأي العام المحلي ضد الاعتراف بالاحتلال وإقامة العلاقات معه؛ وتنظيم المظاهرات الهادفة للتضييق على سفاراته إذا وجدت وممثليه في كل مكان يتواجدون فيه للتعبير عن سخط الشعوب على ثقافة التطبيع المذمومة والتأكيد أنها ثقافة دخيلة على قناعات شعوبنا الحرة.

أمل أن تمضي الشعوب العربية والإسلامية نحو تغيير حقيقي وفعال يمحو ثقافة التطبيع ويجبر الحكام المتآمرين على احترام إرادة الشعوب القاضية بلفظ الاحتلال أو الرحيل عن كراسي الحكم بأي طريقة كانت.



المتضررين وآليات مقترحة لتعويضهم، على أن يعاود الاجتماع مرة أخرى قبيل التنفيذ للاطمئنان على حفظ حقوق المواطنين.

وتعقد اجتماعاً دورياً

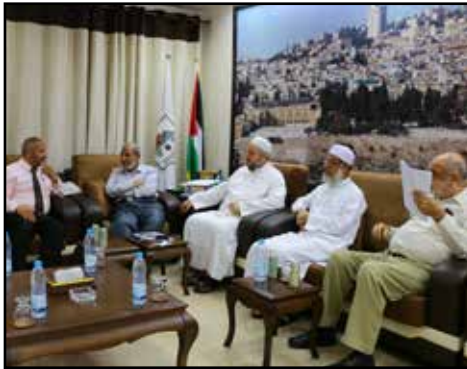
إلى ذلك ناقشت اللجنة العديد من القضايا والشكاوى المحالة إليها أثناء اجتماعاً دورياً عقده برئاسة النائب إسماعيل الأشقر، وبحضور كلاً من النواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، يونس أبو دقة، وجميلة الشنطي. وأصدرت اللجنة مجموعة من التوصيات لجهات الاختصاص بهدف وضع الحلول المناسبة لتلك الشكاوى وفق الأصول.

كما استعرضت اللجنة تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية والملاحظات الواردة فيه فيما يتعلق بعمل الإدارة العامة للمالية العسكرية، وقررت اللجنة عقد جلسات استماع لوكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني، ووكيل وزارة المالية لمناقشة التقرير وملاحظاته وذلك سعياً من اللجنة لتجويد العمل.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي جلسة استماع لرئيس لجنة متابعة العمل الحكومي بقطاع غزة الدكتور محمد عوض، رافقه وكيل وزارة الحكم المحلي إبراهيم رضوان، ورئيس سلطة الأراضي ماهر أبو صبيحة، ورئيس بلدية غزة يحيى السراج، وذلك بحضور أعضاء اللجنة كلاً من النواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، يونس أبو دقة، وجميلة الشنطي. وناقش الطرفان عدد من القضايا التي تهم المواطنين وخاصة ما يتعلق بشق طرق جديدة وتأهيل أخرى في نفوذ بلدية غزة، كما استمعت اللجنة لشرح مفصل حول إجراءات الجهات الحكومية المختصة بشأن فتح شارع اللبابيدي بمدينة غزة، بالإضافة للوقوف على أعداد المواطنين والعائلات المتوقع تضررها ونسبة الضرر الواقعة عليهم جراء فتح الشارع المذكور.

واتفق المجتمعون على تكليف بلدية غزة بإجراء دراسة دقيقة ومتكاملة حول فتح الشارع ورفعها للجهات المختصة، وبذل كل الجهود الممكنة نحو إعداد كشوفات

د. الزهار يلتقي وفداً من نقابة التمريض



خلال عملهم داعياً لدعم الممرضين وتعزيز صمودهم وتخصيص المزيد من فرص التوظيف لهم.

التقي القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، بوفد من نقابة التمريض تقدمه نقيب الممرضين خليل الدقران، وبحثوا واقع مهنة التمريض ودور النقابة في معالجة مشكلات الممرضين، بالإضافة لمناقشة معمقة حول موضوع اعتماد شهادة الممرضين "المجسرين" أي الحاصلين على درجة الدبلوم في التمريض ثم حصلوا على شهادة بكالوريوس في ذات التخصص وهم على رأس عملهم.

بدوره تقدم الزهار؛ بالشكر للنقابة على جهودها المبدولة في تنظيم مزاول مهنة التمريض والعمل على تحسين ظروف الممرضين الوظيفية وفقاً للقانون والأصول، معرباً عن تقديره لدور الممرضين في تخفيف معاناة المرضى بالمشافي. من ناحيته استعرض الدقران، أبرز إنجازات النقابة خلال الفترة الماضية، والمشاكل والصعوبات التي تواجههم



رئاسة ونواب التشريعي يهثون النائب / فتحي حماد بمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

في الذكرى الـ "51" لإحراقه

التشريعي: الأقصى إرث إسلامي خالص وشعبنا يدافع عنه نيابة عن الأمة الإسلامية



التفاصيل <<< 5-4

رئاسة التشريعي

تدعو الدول الصديقة لدعم القطاع

الصحي بغزة لمواجهة "كورونا"

في الحاضر والمستقبل. وأعربت رئاسة المجلس عن عميق شكرها وتقديرها لكل الدول التي تستجيب لنداء توفير المساعدات الطبية والإنسانية لأبناء شعبنا بما يساهم في حمايتهم وسلامة الأمن الصحي والمجتمعي وتعزيز صمود شعبنا على أرضه. وشرحت الرسالة ظروف غزوة المحاصرة منذ ما يزيد عن ثلاثة عشر عاماً، والتي تفاقمت مع وصول جائحة كورونا إلى القطاع مؤخراً رغم الاحتياطات الوقائية والإجراءات الصحية المتخذة. وأكدت رئاسة المجلس على أن قطاع غزة يفتقر إلى أبسط الإمكانيات والمستلزمات الصحية التي تؤهله لمواجهة الجائحة، ولا يملك أدنى المقومات المادية والطبية والصحية لحماية المواطنين والمرضى المتوقع اصابتهم.

دعت رئاسة المجلس التشريعي البرلمانات العربية والإسلامية والصديقة حول العالم لحث حكومات بلادها لتسخير أدواتها وإمكاناتها لتوفير كل أشكال الدعم المالي واللوجستي لإنقاذ أهالي غزة من جائحة كورونا.

وناشدت رئاسة المجلس في رسالة عاجلة لعدد من البرلمانات، بالإضافة لأمين عام جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، ورئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس، بالتواصل مع الجهات المختصة في بلدانهم ودول العالم لدعم القطاع الصحي بغزة وإسناد جهوده وخطته الطارئة في مواجهة الجائحة.

وجاء في الرسالة: نأمل توفير المعدات الطبية اللازمة لحماية شعبنا قبل أن تقع الكارثة -لا سمح الله-، وما تخلفه من تداعيات بالغة الخطورة على حياة شعبنا

ندد بزيارة وزيرى خارجية أمريكا وبريطانيا للسودان ورام الله

د. بحر: لهيب ودخان إحراق الأقصى ما زال

يتصاعد ونيرانه ستحرق المطبعين مع الاحتلال



الاحتلال آنذاك، لذلك شعبنا ومعه أحرار العالم لن يغفر هذه الجريمة الكبرى". وفي سياق منفصل ندد بحر: بزيارة وزير خارجية أمريكا مايك بومبيو للسودان، وزيارة وزير خارجية بريطانيا "دومنيك" لرام الله، وهما قادمين من الكيان مباشرة، واصفاً الزيارة بأنهما تصبان في مصلحة العدو الصهيوني وضد المصالح العربية والإسلامية.

وصف رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر، حادثة إحراق الأقصى في ذكرها الحادية والخمسين بأنها جريمة صهيونية كبرى، مشدداً أن شعبنا لن يغفر للاحتلال جرائمه وسيبقى يقاتل من أجل تحرير المقدسات ومحكمة قادة الاحتلال بوصفهم مجرمي حرب.

جاء ذلك في تصريح صحفي خص به بحر: صحيفة "البرلمان" عبر الهاتف من داخل الحجر الصحي، وشدد فيه أن الدخان المتصاعد من حريق الأقصى سيصل لهيبه للعواصم المتعلوثة مع الاحتلال وسيحرق المطبعين معه. وعبر بحر: عن رفضه لكل الإجراءات التي ينفذها الاحتلال والهادفة لتهود القدس الأقصى وسرقة الأرض وتزوير التاريخ العربي الأصيل والتراث الإسلامي الضارب في أعماق التاريخ، مندداً بسياسة تهجير الفلسطينيين من القدس وابعاد المرابطين عن الأقصى.

وأضاف بقوله: "حادثة إحراق المسجد الأقصى لم تكن وليدة اللحظة أو الصدفة بل تمت بتخطيط مسبق من قبل قيادات نافذة بالحركة الصهيونية وحكومة

"الزهار" يستقبل
كوكبة من
المشاركات بمخيم
سياسي

07

اللجنة القانونية
بالتشريعي تزور
المجلس الأعلى
لل قضاء العسكري

07

التشريعي ينظم
وقفه برلمانية رفضاً
لاتفاق بين الإمارات
والاحتلال

06

عدد من نواب غزة
والضفة يشاركون
بفعاليات إلكترونية دولية
رفضاً للتطبيع ونصرة
لأقصى

03

د. بحر: الراضون للتطبيع عبروا عن ضمير الأمة الحي



أبرق رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة أحمد بحر، بالشكر لك من عبر عن نبض الأمة وضميرها الحي برفض التطبيع مع الاحتلال بشكل عام واتفق العار الذي جرى الإعلان عنه مؤخراً بين الإمارات العربية والكيان الصهيوني بشكل خاص. وقال بحر، في تصريح صحفي: "نخص بالذكر المواقف الأصيلة الصادرة عن الدول التالية: تركيا- إيران- باكستان- ماليزيا- الكويت- الأردن- تونس- العراق- وغيرها من الدول الراضة للتطبيع مع الاحتلال". وأضاف بالقول: "إننا ننظر بعين الأرياح لسعة رقعة الراضين للتواصل والتطبيع مع الكيان وتنطلع لمزيد من تلك المواقف الأصيلة وندعو لتشكيل لجنة برلمانية عربية وإسلامية ودولية للفظ الاحتلال وطرده من الاتحادات والمنديات البرلمانية العالمية والإقليمية عقاباً له على جرائمه وتحجيماً لمساعيه الرامية للتطبيع مع

دول وحكومات المنطقة". كما أبرق بحر، بالشكر لعلماء الأمة الذين عبروا عن رفضهم لذلك واعتبروا التطبيع مع الاحتلال "ركون للظالمين" مضيفاً؛ والشكر موصول للمفكرين وقادة الرأي والنخب من أبناء الأمتين العربية والإسلامية وأحرار العالم لوقفهم ضد اتفاق العار بين دولة الإمارات والكيان الصهيوني.

دعت لتشكيل جبهة برلمانية ضد التطبيع

رئاسة التشريعي تشيد بموقف مجلس الأمة الكويتي المناهض للتطبيع مع الاحتلال



العالم، مع ضرورة عزل المطبوعين. الجدير ذكره أن نواب مجلس الأمة الكويتي قد رفعوا مذكرة لحكومة بلادهم مؤكدين فيها الثبات على موقفهم الراضين للتطبيع واستمرار دعم القضية الفلسطينية بكل السبل المتاحة.

والإسلامية والدولية كافة أن تحذو حذو مجلس الأمة الكويتي. وطالبت رئاسة المجلس برلمانات العالم لتشكيل جبهة برلمانية لنصرة القضية الفلسطينية والتأكيد على أن التطبيع خيانة وجريمة لقضايا الأمة وأحرار

أشادت رئاسة المجلس التشريعي بموقف مجلس الأمة الكويتي الراضين للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، والتمسك بالتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته واعتبارها قضية الأمة المركزية والأولى. وأثنت رئاسة المجلس التشريعي في بيان لها، على تجديد مجلس الأمة الكويتي دعوته للحكومة الكويتية التأكيد على موقف الكويت أميراً وشعباً وحكومة وبرلماناً المناهض للتطبيع مع الكيان الصهيوني.

واعتبرت رئاسة المجلس أن موقف مجلس النواب الكويتي دليل على أن الأمة الإسلامية لا تزال حية وأن التطبيع مع الاحتلال لا يزال وصمة عار على من يتهافون عليه، مطالبة البرلمانات العربية

في رسالة عاجلة

التشريعي يدعو برلمانات العالم لتدشين خطة لتجريم التطبيع ومواجهة الاتفاق الإماراتي الصهيوني

إدانة وتجريم وعزل ومحاصرة أطراف هذا الاتفاق على المستويات كافة البرلمانية والسياسية والدبلوماسية والشعبية، وفضحهم وتعريتهم إقليمياً ودولياً. وطالب المجلس التشريعي البرلمانات بعقد جلسات برلمانية عاجلة تنديداً وتجريماً للاتفاق الإماراتي الصهيوني، واتخاذ آليات فاعلة لمواجهة هذا الاتفاق على الساحتين الإقليمية والدولية، وممارسة كل أشكال الضغوط الممكنة لعزل كل المطبوعين مع الاحتلال الصهيوني ومحاسبتهم على هذه الجريمة النكراء ووضع لكل المطبوعين مع الاحتلال.

عليكم أن الاتفاق الإماراتي الصهيوني المشؤوم شكل اصطفاً تاماً لصالح الاحتلال الصهيوني، ومشاركة فعلية في جرائم الاحتلال الذي يهود المقدسات ويسرق الأرض الفلسطينية، وتنفيذاً للمخططات الصهيونية الأمريكية بهدف تصفية القضية الفلسطينية. واعتبر المجلس في رسالته أن حكام الإمارات بهذه "الجريمة النكراء" قد وجهوا طعنة غادرة إلى الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وخروجاً سافراً عن إجماع وقيم وثوابت الأمة تجاه فلسطين. وشددت الرسالة على ضرورة

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني البرلمانات العربية والدولية للتداعي جميعاً لتدشين خطة موحدة للاستمرار في الدفاع عن حقوق وثوابت الشعب الفلسطيني، وتجريم التطبيع مع الاحتلال.

وقال المجلس التشريعي في رسالة بعثها لعدد من رؤساء البرلمانات العربية والدولية تنديداً بالاتفاق الإماراتي الصهيوني، وتحشيداً للجهود مواجهته: "إن القضية الفلسطينية تتعرض اليوم إلى حملات استهداف مضمومة ومحاولات تصفية شرسة غير مسبوقة". وجاء في الرسالة: "لا يخفى

لدى مشاركته بمؤتمر دولي الكتروني

الزهار يدعو لموقف موحد ضد التطبيع و"اتفاق العار"



اعتبر القائم بأعمال رئيس التشريعي النائب محمود الزهار، "اتفاق حكام الإمارات للتطبيع الكامل مع الاحتلال هو طعنة في الظهر ليس فقط للشعب الفلسطيني بل للمسلمين وجميع أحرار العالم"، واصفاً إياه بـ"اتفاق العار".

وقال الزهار خلال كلمة له في مؤتمر برلماني دولي عبر تطبيق Zoom، نظمه منتدى التضامن مع فلسطين في الهند، بمشاركة برلمانيين وسياسيين من "30" دولة حول العالم: "إن التطبيع مع الاحتلال يضر بنا ولا يخدم قضيتنا، بل يخدم للاحتلال ومشاريعه في استهداف فلسطين والمنطقة".

وأوضح أن "اتفاق العار" بين الإمارات والاحتلال، هو "هدية مجانية"، للرئيس الأمريكي ترامب، ورئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي نتنياهو، لمساعدتهما في الانتخابات المقبلة. وأكد أن الادعاء بأن هذا التطبيع أوفى الضم هو كذبة كبيرة لتبرير هذه الجريمة، مشيراً إلى أن رئيس حكومة الاحتلال رد مباشرة على ذلك وقال: "إن

الضم ما زال مطروحاً". ودعا الزهار؛ إلى دعم النضال المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وليس عقد اتفاقات معه، مؤكداً أن شعبنا موحد ضد صفقة القرن والضم والتطبيع، مطالباً البرلمانات والمسؤولين في جميع أنحاء العالم للعمل الجاد من أجل تشكيل موقف موحد ضد صفقة العار وتجريم التطبيع دولياً، مشيراً إلى أن شعبنا استلهم النضال من رموز الحرية في العالم مثل مهاتما غاندي ونيلسون مانديلا وصالح الدين الأيوبي ومحمد الفاتح وغيرهم.



من العمر "54" سنة قد تعرض لاعتقالات متكررة منذ انتخابه عضواً بالمجلس التشريعي عام "2006م".

التشريعي يندد بمداهمة الاحتلال لبيت النائب فقهاء واحتجازه لساعات

صباح اليوم؛ هذا وندد المكتب الإعلامي للتشريعي في تصريح مقتضب أصدره اليوم بممارسات الاحتلال بحق نواب المجلس؛ داعياً المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان لممارسة ضغوط على الاحتلال وحمله على الإفراج عن النواب المختطفين في سجونهم. الجدير ذكره أن فقهاء البالغ

ندد المجلس التشريعي بمداهمة قوات الاحتلال لمنزل النائب عبد الجابر فقهاء؛ ليلة أمس الأول في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، واحتجازه لبضعة ساعات قبل الإفراج عنه. وأوضح مصادر مقربة من النائب فقهاء، أنه تعرض للاستجواب والاهانة قبل أن يتم إطلاق سراحه



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

غزة الإباء ستنتصر على الوباء بإذن الله

لم يكن مفاجئاً سيناريو وصول وباء كورونا إلى داخل قطاع غزة، فقد كان معلوماً بالضرورة أن الوباء سيحيط رحاله عاجلاً أم آجلاً بين أهالي القطاع في ضوء الانتشار الرهيب للوباء في الدول المجاورة، وتفشيهِ في صفوف المواطنين العائدين عبر المعابر الحدودية، وسعي الاحتلال الصهيوني لنشر الوباء بين أبناء شعبنا لتشتيت قواه وخلق أوقاه وضرب أمنه الصحي والمجتمعي.

لكن الوباء، ولله الحمد والممنة، لم يقم على شعبنا أمنهم وصحتهم إلا بأعداد قليلة ومحدودة للغاية بفعل الخطة الحازمة والقرارات الحكيمة التي اتخذتها الجهات الحكومية المختصة، وفي مقدمتها وزارتي الصحة والداخلية، واعتمادها على جهود واسعة وصلت الليل بالنهار لحماية أبناء شعبنا وحفظ أرواحهم وتأمين حياتهم على مدار الأشهر الماضية.

لقد لاقت الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها لجان الطوارئ المختصة في طول وعرض القطاع، وحرصها على فرض الحجر الصحي الإلزامي على المواطنين العائدين، ارتياح واستحسان كافة أبناء شعبنا الذين شعروا وأيقنوا ورأوا رأي العين أن نفوسهم ومصالحهم ومقدراتهم ومستقبلهم بأيدٍ آمنة، بعد حفظ ورعاية الله سبحانه وتعالى، عملت بكل جد واجتهاد وتفان وتضحية وعطاء وإخلاص، وأثبتت جدارتها التامة وأهليتها الكاملة في إدارة الأزمة وحفظ ورعاية نفوس ومصالح ومقدرات شعبنا.

كما قامت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بدور إسنادي مهم وكبير عبر تشييد آلاف الوحدات والغرف المخصصة لاستيعاب الوافدين إلى الحجر الصحي في رفح وبيت حانون ودير البلح، وتوفير الرعاية الكاملة والدعم المادي والفني والمعنوي للمنظومة الحكومية كي تؤدي واجبها على خير وجه في حماية شعبنا ومستقبل أطفالنا.

ويوماً بعد يوم، كانت لجان الطوارئ المختصة وكافة الطواقم العاملة في مواجهة الوباء تكتسب خبرات جديدة وتطور من عملها وأدائها في إدارة الأزمة، حتى بلغ إتقانها ورفقي أدائها مستويات رفيعة لم تتوفر مثلها في الكثير من الدول والبلدان، بشهادة منظمة الصحة العالمية والمنظمات الأممية والمؤسسات الدولية وقادة الفكر والرأي والأحزاب من أبناء شعبنا.

ومع دخول الوباء إلى أوساط الناس بشكل محدود للغاية، وأياً كان السبب وراء ذلك، فإن ذلك لا يقدر مطلقاً في أهلية وإبداع عمل الطواقم العاملة ولجان الطوارئ العليا في مواجهة الوباء، فلولا الله تعالى بحفظه ورعايته وتوفيقه، ثم كفاءة وإبداع وإخلاص الطواقم واللجان العاملة في وزارات الصحة والداخلية والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والزراعة وغيرها، لما تمكنا بفضل الله من عزل ومحاصرة الوباء إلى حدوده الدنيا.

ومن هنا، فإننا لا نجد أي مسوغ مشروع لأي اتجاه يأخذ بالناس في طريق الخوف والمبالغة والتهويل، واستسهال إطلاق الشائعات والتحليلات المضللة، فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين، دون أن يعني ذلك التهويل في الأخذ بالأسباب والالتزام التام بالإجراءات الوقائية والإرشادات الصحية التي أعلنت عنها الجهات الحكومية المختصة، فلا إفراط ولا تفريط، ولا تهويل ولا تهويل، وعلى الجميع أن يتحمل مسؤولياته الشرعية والوطنية في العمل من أجل حماية أبناء شعبنا وتوعيتهم وتكريس الأمن الصحي والأمان الاجتماعي.

إن طبيعة المرحلة الراهنة واكتشاف بعض الحالات المصابة داخل حدود القطاع، يقودنا إلى توجيه المناشدة الخالصة لأبناء شعبنا بضرورة الأخذ بكل أسباب الاحتياط والوقاية والتدابير الصحية التي أعلنت عنها وزارة الصحة ولجانها المختصة، والتقيد التام بكل الأوامر والتوجيهات الصادرة عن وزارة الداخلية والأمن الوطني، وعدم التعاطي مع الشائعات المغرضة التي تحاول إثارة البلبلة والارتباك في صفوف المواطنين، وإبداع كل أشكال وصور ومظاهر التراحم والتكاتف والتعاقد والتعاون، والبعد عن كل مظاهر الاحتكار والتلاعب والأسعار في ظل المرحلة الحساسة التي نعيشها، كي تتمكن سوريا من الانتصار في هذه المعركة على هذه الجائحة واجتياز المحنة الراهنة، وعبور هذا المنعطف التاريخي بأمن وأمان وسلامة وسكينة واستقرار إن شاء الله.

وهنا نسجل بكل التقدير والاعتزاز والالتزام الرائع الذي أبداه أبناء شعبنا الفلسطيني من خلال الامتثال لقرارات وإجراءات وزارتي الداخلية والصحة، وهو ما يشعرونا بكل الراحة والطمأنينة من أن غزة الإباء ستنتصر بإذن الله على الوباء بفضل وعي والتزام أبنائها الميامين.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نؤكد لأبناء شعبنا أننا، وانطلاقاً من مسؤوليتنا الوطنية والبرلمانية، نتابع بشكل حثيث مجريات وتطورات الحالة الصحية في القطاع، ونوفر للجهات الحكومية المختصة كل أشكال الدعم والإسناد والمؤازرة، وأننا نبذل كل ما في وسعنا من أجل استجلاب الدعم الدولي وتوفير اللوازم والمستلزمات الطبية واللوجستية عبر إرسال رسائل عاجلة لرؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والمنظمات الأممية والمؤسسات الدولية، وسنبقى على تواصل دائم وتماس مباشر مع كافة المسؤولين والدوائر والجهات المختصة من أجل حماية شعبنا وتجنبيه خطر الوباء وصيانة أمنه الصحي والمجتمعي حتى يزول الخطر وينتهي الوباء بإذن الله.

حفظ الله لأبناء شعبنا دينهم وعقيدتهم ووطنهم، وأدام عليهم نعمة الصحة والعافية، ويسر لهم سبل الرزق والتوفيق والسداد، وبارك لهم في شؤون معيشتهم ودينهم، وأكرمهم بالانتصار على وباء كورونا وبكسر الحصار والنصر والتحرير والفرج القريب بإذن الله.

نواب يشاركون بفعاليات إلكترونية دولية
رفضا للتطبيع

شارك عدة نواب من المجلس التشريعي من الضفة الغربية وقطاع غزة في فعاليات وندوات ولقاءات حوارية إلكترونية عبر تطبيقات وتقنيات مختلفة، مناهضة لأشكال التطبيع كافة وتنديداً باتفاق العار بين الإمارات وكيان الاحتلال، وبمناسبة الذكرى الـ "51" لإحراق المسجد الأقصى، "البرلمان" تابعت مشاركات النواب المختلفة وأعدت التقرير التالي:

النائب حسن خريشة

بدوره أدان النائب الثاني لرئيس المجلس حسن خريشة، كل أشكال التطبيع مع الاحتلال من أي طرف كان وتحت أي مسميات ومفاهيم كانت وفي كل زمان ومكان، مشدداً على أن التطبيع يعد خيانة للقضية الفلسطينية، وهو طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني، وضربة مؤلمة في خاصرة العروبة.

وطالب النائب خريشة خلال مشاركته في ندوة حوارية عبر الفيديوكونفرنس بدعوة من هيئة المؤسسات والجمعيات الفلسطينية والعربية في العاصمة الألمانية برلين، حول الخطوات التطبيعية التي أقدمت عليها الإمارات مع الاحتلال "الإسرائيلي"، الشعوب العربية بأن تحاصر المطبوعين مع الاحتلال، وتعمل على وضع حد لمثل هذه الخطوات المعادية لقضية فلسطين.

وأشار خريشة إلى أن ما فعلته الإمارات هو اتفاق تطبيعي غير مُمَجَّج لنا، مشيراً إلى أن ما جرى وسيجري ليس جديداً ولا مفاجئاً فإعلان الخيانة ضد شعبنا من حكام الإمارات، لم يزد شيئاً عما هو قائم فعلاً بينهم وبين مكونات كيان الاحتلال.

النائب مروان أبووراس

من جانبه، شارك النائب مروان أبووراس في المهرجان الخطابي الإلكتروني بمناسبة الذكرى الـ "51" لإحراق المسجد الأقصى ورفضاً لكل أشكال التطبيع والذي نظمته حركة التوحيد والإصلاح والمبادرة المغربية لدعم ونصرة فلسطين.

وأكد أبووراس، أن المجتمع الصهيوني بكل فئاته شريك في جريمة إحراق المسجد الأقصى ولذلك مطلوب من كل

الشعوب العربية والإسلامية محاربة التطبيع مع الاحتلال لكونه تغول على أقدس مقدساتنا وهو الأقصى المبارك.

وتساءل النائب أبووراس، عن تبرير بعض العلماء لتطبيع بعض الحكومات مع الاحتلال مما يضع علامات استفهام على كل فتوى داعمة للاحتلال، مؤكداً أن التطبيع يعني العداء الواضح للشعب الفلسطيني.

وبين أن ما قامت به الإمارات يلقي بظلال الكآبة والخذلان على شعبنا وشكل طعنة في قلب الأمة العربية والإسلامية، مشيراً إلى احترام الشعب الإماراتي وأن الاعتراض هو على ثقافة التطبيع مع الاحتلال وخذلان الشعب الفلسطيني.

النائب هدي نعيم

بدورها، شاركت النائب هدي نعيم في اللقاء البرلماني الدولي الإلكتروني حول إنشاء حركة مقاومة عالمية لفضح الخطط الصهيونية بمشاركة برلمانيين من باكستان وروسيا واليمن وماليزيا وجنوب أفريقيا ولبنان والعراق والبحرين.

وشددت نعيم، خلال مداخلتها في اللقاء عبر برنامج "Zoom" أن القضية الفلسطينية تعيش تصعيداً صهيونياً خطيراً لتفتيت ما تبقى من الشعب الفلسطيني، موضحة أن الاحتلال يريد استكمال العدوان على الشعب الفلسطيني وطرده سكان منطقة المثلث إضافة لإضفاء طابع قانوني على ابتلاعه لأكثر من "60%" من أراضي الضفة الغربية المحتلة.

وعبرت نعيم، عن رفضها لكل إجراءات الاحتلال الهادفة لتهود المقدسات وتزوير التاريخ الإسلامي في مدينة القدس والتغول على أراضي الضفة الغربية المحتلة وتوسيع الاستيطان وغيرها من إجراءات التي تنفذها حكومات الاحتلال منذ عشرات السنوات بهدف تسهيل ابتلاع الأرض الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه.



البالغ من العمر "52" عاماً تعرض لاعتقالات متكررة منذ انتخابه عضواً بالتشريعي عام "2006م" وكان الاحتلال قد سحب هويته المقدسية وأبعده عن مسقط رأسه بمدينة القدس سنة 2010م.

التشريعي: اختطاف الاحتلال للنائب عطون
مخالفة واضحة للقانون الدولي وانتهاك
للحصانة البرلمانية

من المفترض أن النواب يتمتعون بها أسوة بزملائهم في كل دول العالم، غير أن الاحتلال يضرب بعرض الحائط بكل الشرائع والقوانين والاتفاقيات الدولية ويتصرف كأنه فوق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وأوضح التشريعي في تصريحه أن الاحتلال يتعمد اختطاف النواب والزج بهم في السجون بهدف تغييب القيادات المؤثرة في الضفة الغربية المحتلة وإحباط التجربة البرلمانية، الجدير ذكره أن عطون؛

ندد المجلس التشريعي باختطاف الاحتلال للنائب المبعد عن محافظة القدس أحمد عطون، ودعا التشريعي في تصريح صحفي مقتضب أصدره المكتب الإعلامي أمس الأربعاء المنظمات الدولية والحقوقية لفضح ممارسات الاحتلال وتحشيد الرأي العام العالمي ضده لإجباره على إطلاق صراح النواب المختطفين في سجنه. وجاء في التصريح: "إن الاحتلال ينتهك الحصانة البرلمانية التي

التشريعي يعقد جلسة بمناسبة الذكرى

الزهار: الاحتلال صاحب أقذر ملف جرائم بحق شعبنا وللصهاينة دور افسادي بالمنطقة والعالم



نطالب السلامة بوقف التنسيق الأمني ورفع يدها عن المقاومة بالضفة والعمل لمقاضاة مجرمي الحرب الصهاينة في المحاكم الدولية

النواب: نيران الحريق ستبقى مشتعلة في قلوبنا



يسمى بمخطط "القدس الكبرى" التي يسعى الاحتلال الصهيوني لإقامتها في مساحة 600 كيلو متر مربع.

التوصيات

1. دعم صمود أهلنا بالقدس وفي الضفة والأراضي المحتلة عام 1948، حتى يتمكنوا من مواجهة المخططات التهودية والاستيلاء على المسجد الأقصى وافشال نية الاحتلال لفرض التقسيم الزمني والمكاني أمراً واقعاً.
2. دعوة البرلمان العربية والإسلامية للقيام بخطوات عملية لدعم المسجد الأقصى ومدينة القدس، وتثبيت صمود أهلها، مثل: سن القوانين، وعقد المؤتمرات، وتفعيل القرارات التي اتخذت لصالح القدس، وتكوين لجان داعمة للقدس والأقصى.
3. تحميل المطبوعين مع العدو الصهيوني من العرب والمسلمين المسؤولية الكاملة عن المساس بالأقصى والمقدسات.
4. مطالبة السلطة الفلسطينية بضرورة وقف التنسيق والتعاون الأمني مع الاحتلال عملياً وفورياً، ورفع يدها عن المقاومة الفلسطينية بالضفة الفلسطينية، والسعي نحو تفعيل البعد القانوني، ومقاضاة مجرمي الحرب الصهاينة في المحاكم الدولية والوطنية على جرائمهم بحق الأقصى والقدس.
5. مطالبة السلطة والحكومة الفلسطينية بضرورة توفير موازنة خاصة لدعم

الأقصى بالجماعات.

5. إبعاد الاحتلال أكثر من "200" من المرابطين والمرابطات بالأقصى منذ بدء فتحه للمصلين بعد جائحة كورونا، بالإضافة لتكثيف الاعتداءات الصهيونية المتكررة على حُرِّ أسسه، وعلى المصلين داخله، ومنع آلاف المصلين المقدسين والفلسطينيين من الدخول إليه، ومن الصلاة والرباط فيه.

6. سعي الصهاينة لإقامة الهيكل المزعوم في المنطقة الشرقية والشمالية بساحات المسجد الأقصى المبارك، وفي هذا السياق تأتي محاولات إغلاق مصلى باب الرحمة لتحويله إلى كنيس يهودي ضمن هذا المخطط.

7. محاولات طمس المعالم والآثار الإسلامية بالمسجد الأقصى وبلدة سلوان، وساحة البراق، ومقبرة باب الرحمة الإسلامية شرق الأقصى.

8. اعتقال الاحتلال أكثر من "1500" فلسطيني من القدس منذ بداية العام، وفرض الضرائب الباهظة على أهل القدس، وهدم مئات المنازل، وتغيير معالم الطرقات والشوارع والأزقة الكبيرة والصغيرة، وسحب هويات عشرات آلاف المقدسيين في مخطط تهويدي واضح للمدينة المقدسة.

9. سعي الاحتلال للسيطرة على مدينة القدس من خلال تنشيط الاستيطان في جميع أحيائها وبلداتها، وكان آخرها ما

جرائم مستمرة

وشدد أبو حلبية في تقريره على أن الجرائم الصهيونية بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس ما زالت مستمرة حتى يومنا هذا وبوتيرة أكثر أشد، واصفاً تلك الجرائم بالمخالفة الصريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واتفاقيتي لاهي لعامي 1907 و1954، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق روما لمحكمة الجنايات الدولية، وغيرها من المواثيق والقوانين والاتفاقيات الدولية التي نصت على ضرورة حماية المقدسات ودور العبادة، وعدم منع ممارسة العبادة فيها، والحفاظ على العقيدة الدينية والموروث الحضاري والتاريخي والثقافي لأي شعب يقع تحت الاحتلال.

دعم أمريكي وتخاذل عربي

وأشار أبو حلبية، أن محاولات الاحتلال للنيل من القدس والأقصى تأتي في ظل دعم أمريكي للاحتلال، وهرولة عربية مخزية للتطبيع كان آخرها اتفاق الإمارات مع الاحتلال، وفي ظل تعاون وتنسيق أمني مذل من سلطة الضفة الغربية والتي جعلت من نفسها شرطة حامية للاحتلال الصهيوني ومغتصبه، وملاحقة للمقاومة الفلسطينية ورجالها الأمر الذي كان له الأثر السيء في تسارع وتيرة الاعتداءات والانتهاكات بحق المسجد الأقصى ومدينة القدس وأهلها ومقدساتها.

جرائم الاحتلال بحق الأقصى والقدس

1. إغلاق المسجد الأقصى في وجه المصلين كل صباح، وتفريغ من حراسه والسماح للمغتصبين الصهاينة باقتحامه، تمهيداً لفرض التقسيم الزمني والمكاني داخل أسواره.
2. اختراق الاحتلال لسور الأقصى الغربي الموازي للمصلى المرواني والذي يتألف من عدة حجرات مقلّدة لتخزين المياه.
3. استمرار العدو بالحفريات، وإقامة شبكة الأنفاق المتشعبة أسفل المسجد الأقصى؛ مما أدى إلى وجود تشققات وانهيارات عديدة في أكثر من مكان.
4. استمرار الاقتحامات العسكرية بصورة يومية، وخاصة في أيام الأعياد اليهودية، والدعوات المستمرة من الجماعات الصهيونية المختلفة بالتحشيد للاقتحام

ندد نواب المجلس التشريعي بتسارع الخطى نحو التطبيع مع الاحتلال، داعين البرلمان العربية التي تقيم بلدانها علاقات مع الاحتلال لحمل حكومات بلادهم على قطع تلك العلاقات، جاءت تصريحات النواب أثناء الجلسة التي عقدها التشريعي بحضور نواب من كتلتى فتح وحماس البرلمانيتين بالتزامن مع الذكرى الـ "51" لإحراق المسجد الأقصى المبارك، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

رئيس الجلسة

بدوره حمل القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، الذي ترأس الجلسة، الاحتلال المسؤولية الناتجة على غطرسته واستهدافه للأقصى المبارك وحراسه والمرابطين والمرابطات فيه، مندداً بالمشاريع التهودية التي تستهدف القدس والضفة الغربية المحتلة.

وقال الزهار: ليس مستغرباً على اليهود أن يحرقوا المسجد الأقصى، مستذكراً تاريخ اليهود في ارتكاب جرائم بشعة على مدار التاريخ، لافتاً إلى أن العديد من دول العالم قامت بطردهم من أراضيها لجرائمهم التي يرتكبونها في كل بقاع العالم، لافتاً إلى أن الاحتلال صاحب أقذر ملف جرائم بحق شعبنا مؤكداً أن للصهاينة دور افسادي بالمنطقة والعالم.

تقرير لجنة القدس بالذكرى الـ "51" لإحراق الأقصى

بدوره تلا رئيس لجنة القدس والأقصى بالتشريعي النائب أحمد أبو حلبية، تقرير لجنته مشيراً إلى أن الحريق وقع في "21" من شهر أغسطس عام 1969م وتحت سمع قوات الاحتلال الصهيوني وبصرها، وتم ذلك على يد المغتصب الصهيوني من أصل أسترالي دينس مايكل روان، الذي أقدم على إحراق الجزء الجنوبي من المسجد القبلية؛ وقد جاء الحريق على منبر القائد محمود زكي والذي أحضره للأقصى القائد صلاح الدين الأيوبي رحمه الله بعد تحرير القدس على إثر معركة حطين المجيدة.

رى الحادية والخمسين لإحراق الأقصى

أبو حليبة: إحراق الأقصى جريمة شنيعة تمت بتحريض ودعم أمريكي واسع

واب:

على الأمتين العربية والإسلامية
وأحرار العالم حشد الطاقات،
وتوحيد الجهود لنصرة الأقصى
والقدس وفلسطين.

ب أحرار العالم طالما يزرح الأقصى تحت الاحتلال

والاحتلال، ولأن البعض يتهافت نحو التطبيع مع الاحتلال". ونوه النائب الأشقر: إلى أن الظروف المحيطة بنا بحاجة لحريق أكبر يحرق كل من يتآمر مع الاحتلال، ويمهد الطريق لتحرير الأقصى وفلسطين.

النائب سالم سلامة

بدوره؛ قال النائب سالم سلامة: "إن الذكرى الحادية والخمسين للحريق يجب أن تكون ذكرى تحفيزية للعمل لتحرير الأقصى"، مشيراً إلى أن الحريق كان مقدمة لهدم الأقصى وتحويله لكنيس يهودي، فالحريق كان بمباركة من قبل حكومة الاحتلال وتواطؤ، وإن طرد العالم لليهود دليل على أن اليهود هذا ديدنهم في تخريب العالم".

وتساءل النائب سلامة "هل منظمة التعاون الإسلامي التي أسست بعد الحريق قامت بالمنوط بها، وحققت الأهداف التي أسست لأجلها؟"، مطالباً المنظمة الإسلامية أن تعمل على حماية الأقصى وتعزيز صمود المقدسين وإفشال المخططات الصهيونية بحق المقدسات الإسلامية.

النائب محمد فرج الغول

من ناحيته طالب النائب محمد فرج الغول، بتجاهل وإغفال السلطة برام الله في الدعوات والمطالبات كون مجرد ذكرها في التقرير يضيف عليها شرعية وهي صفة تفتقر إليها السلطة برام الله، مستنكراً واستمرار التنسيق بين سلطة رام الله والاحتلال. وأكد النائب الغول على ضرورة التركيز على الجهد القانوني في مواجهة الاحتلال إلى جانب كل ميادين المقاومة الأخرى.

مشتعلة، وفي الآونة الأخيرة تصاعدت الاعتداءات ضد الأقصى، وتعلت نداءات اليهود لبناء الهيكل على أنقاض الأقصى، والبلطجة من قبل الاحتلال مستمرة على سكان القدس والمحكمة الصهيونية تتواطأ بشكل واضح مع الاحتلال، وهناك سرقة للمقدسات والبيوت المقدسية".

وأضاف نخشى اليوم أن تقسيم الأقصى مكانياً وزمانياً بات قريباً إن لم يكن هناك وقفة وطنية وعربية وإسلامية واضحة، مستنكراً جرائم اليهود بحق الأقصى، ومثمناً قرارات اليونسكو أن الأقصى خاص بالمسلمين فقط. وشدد أبو دقة على أن الأقصى غير خاضع للقرارات والمحاکمات والمحاكم بل هو للمسلمين فقط، وعلى الأمة أن تأخذ مسؤولياتها تجاه القدس والأقصى.

النائب يونس الأسطل

من ناحيته؛ قال النائب يونس الأسطل: "إن الانسجام مع المشاريع التي قرمت القضية الفلسطينية وحولتها من قضية إسلامية إلى قومية ثم وطنية، ساهمت في تشجيع اليهود على التجرأ على الأقصى والمقدسات الإسلامية، علاوة عن الاتفاقات التي أبرمتها بعض الدول العربية والإسلامية مع الاحتلال وخاصة اتفاق أوسلو". وأضاف: "نثق بوعد الله أن المقاومة ستتمكن من تحرير الأقصى وسندخل المسجد كما دخلناه أول مرة، والمخططات التي ينفذها الاحتلال هي تعجل في تحقيق وعد الله في تحرير الأقصى".

النائب إسماعيل الأشقر

أما النائب إسماعيل الأشقر فقد قال: "إن الحريق ما زال مشتعلًا لأن المسلمين غافلون عنه، ومنهم من اعترف بـ"إسرائيل" أو خطب ودها، ولأن يد المقاومة مكبلة، ولأن هناك تنسيق بين سلطة المقاطعة



وحراسه والمرابطين والمرابطات فيه.

مداخلات النواب
النائب إبراهيم المصدر

بدوره؛ قال النائب عن كتلة فتح البرلمانية إبراهيم المصدر: "منذ احتلال الضفة الغربية وضع الاحتلال خطة لتهود القدس وطمس هويتها العربية والإسلامية وتهويد الأقصى الذي هو جزء من العقيدة الإسلامية". مشيراً إلى أن كل إجراءات الاحتلال من تعديلات وحفريات وتنقيحات والتضييق على المصلين والاقترحات والإبعاد عن الأقصى وغيرها من الإجراءات المتزايدة، تهدف للوصول لتقسيم المسجد مكانياً وزمانياً توطئة لهدمه.

ووصف النائب المصدر جهود الأمة العربية والإسلامية في التعاطي مع الإحتلال بأنها لا ترتقي للمطلوب، مؤكداً أن الأجواء السائدة في العالم تحتم علينا صياغة استراتيجية وطنية موحدة ترتقي لمستوى تضحيات شعبنا، مشدداً ضرورة العمل على إفشال المخططات الرامية لفصل القضية عن بعدها العربي والإسلامي.

النائب يونس أبو دقة

من جهته؛ قال النائب يونس أبو دقة: "في الذكرى 51 لحرق الأقصى نيرانه ما تزال

مشاريع صمود أهلنا في المدينة المقدسة، والمرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى المبارك.

6. دعوة علماء الأمة الإسلامية والدعاة والقادة للقيام بالواجب المطلوب منهم والمنوط بهم في تحفيز الشعوب، وحثهم على نصرته القدس والأقصى والمقدسات بكل ما أوتوا.

7. نحمّل الأمتين العربية والإسلامية وأحرار العالم أمانة حشد الطاقات، وتوحيد الجهود لنصرة الأقصى والقدس وفلسطين.

8. مطالبة وسائل الإعلام الفلسطينية والعربية والإسلامية بنشر الثقافة المقدسية لتكون هذه القضية على سلم أولويات الإعلام بجميع أشكاله بصورة مستمرة لفضح الانتهاكات الصهيونية في المدينة المقدسة، ومسجدها الأقصى المبارك، وتعرية المتواطئين والمفرطين بمقدساتنا والمطبعين مع العدو الصهيوني.

9. دعوة المجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة، ومنظمات حقوق الإنسان للقيام بالدور المنوط بهم في حماية الشعب الفلسطيني في مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وحقوقه التراثية والتاريخية والثقافية التي نصت عليها القوانين والمواثيق والاتفاقات والإعلانات الدولية.

10. نحمّل الاحتلال المسؤولية عن جميع النتائج المترتبة على غطرسته المستمرة باستهدافه للمسجد الأقصى المبارك

أثناء وقفة برلمانية رفضاً للاتفاق المجلس التشريعي يعتبر الاتفاق بين الإمارات والاحتلال تأمراً على فلسطين وخروجاً عن إجماع الأمة



النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي
حسن خريشة



وأضاف خريشة: أن تصل الوقاحة لنظام صهيوني الجوهر وعربي الشكل واللغة، أن يعتبر جريمته وخيانته خدمة للشعب الفلسطيني، مؤكداً أن هذا يعود لسببين الأول: أن كثيراً منا ترك السلاح، والثاني: أن جزءاً من شعبنا وقع اتفاقيات مع الاحتلال الأمر الذي جرأ هؤلاء على قضيتنا ومقدساتنا وحدود الأمة.

وتابع: "حقق التطبيع والخيانة نصراً على جبهتين الأولى: الحكام الفاشيين، والثانية: جبهة أحزاب الطابور الخامس، ولكنهم فشلوا بالنفاذ للشارع العربي، ولكن الأمة لن تعترف بالتطبيع ولا بهؤلاء الحكام، وأجزم أن من يؤمن بحقه وعروبته واسلامه لن يستلم لهؤلاء الحكام ولهذه المشاريع".

وطالب خريشة البرلمانيين في البرلمان المنتخب المعبرة عن إرادة شعوبها للتحرك ولاستقطاب الشوارع العربية لإفشال الجريمة الخيانية والمؤامرات القادمة.

ودعا السلطة الفلسطينية لإلغاء وحل لجنة التواصل مع العدو الصهيوني وتجريم المطبوعين، وتحقيق وحدة ميدانية تستند للمقاومة الفاعلة، وتقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية من خلال دعم صمود شعبنا وإنهاء التفرد باتخاذ القرار.

وقال خريشة: "إن جزءاً من الشعب الفلسطيني قد شجع ثقافة التطبيع ودعم المطبوعين، وإنني أدعو كل المطبوعين لمراجعة مواقفهم وإعادة النظر في سياساتهم لأن الشعوب لن تغفر ولن تسامح، وليعلم الجميع أن مقدساتنا وأقصانا لن يدخلها أحد إلا من خلال شعبنا والاعتراف بحقوقنا ونبذ الاحتلال ورفض التطبيع".

ودعا البرلمان العربى والاسلامية والدولية والاتحادات البرلمانية والمنظمات الدولية، لإدانة وتجريم "اتفاق العار والخيانة" الذي أبرمه حكام الإمارات مع الكيان، وقطع كل أشكال العلاقات معهم، وسحب السفراء مع حكام أبو ظبي، والعمل على فرض عقوبات اقتصادية مؤثرة عليهم وممارسة الضغط عليهم بكل الأشكال والسبل المتاحة.

كما دعا أبناء الأمة العربية والإسلامية، قوى وأحزاباً سياسية وعلماء وقادة رأي ومنظمات اجتماعية وكل الشرائح الشعبية، إلى التعبير الصادق عن موقفهم في مختلف أقطار الوطن العربي والإسلامي الكبير تنديداً وتجريماً لاتفاق العار والخيانة الإماراتي - الصهيوني.

وقال الزهار: "نؤكد للعالم أجمع أن اتفاق العار والخيانة لن يغير من حقائق التاريخ والجغرافيا شيئاً، وأننا لن نفرط بأي شبر من أرض فلسطين، ونحذر من المساس بحقوقنا الفلسطينية، وسنبقى رافعين لواء الحق والمقاومة، متمسكين بحقوقنا وثوابتنا المشروعة، متجذرين في أرضنا ومقدساتنا، حتى نسقط قرار الضم وصفقة القرن".

اتفاق غير مشايخ

بدوره، قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة في كلمة له خلال الوقفة: "إن ما جرى وسيجري ليس جديداً ولا مفاجئاً، فمنذ أربعين عاماً وعلاقة هذه الإمارة وغيرها من أنظمة الاستقطاع تقوم مع الكيان بالتجارة والسياحة والزيارات السرية وغيرها عدا الكويت، والاعلان عن الاتفاق هو خيانة لشعبنا والأمة لم يزد شيئاً عما هو قائم فعلاً".

بكل وضاعة على إضعاف القوة والصمود في الأمة، لخلق مرحلة جديدة لصالح المشروع الصهيوني الأمريكي".

ودعا الزهار: الأمة العربية والإسلامية على المستويات الرسمية والشعبية للانتفاض في وجه التطبيع والمطبوعين وعزل ومحاصرة حكام الإمارات وكل المطبوعين العرب، وتجريم صنيعهم المشين، والعمل على بناء خطة عربية وإسلامية مضادة قادرة على إحباط المؤامرة ومواجهة المتآمرين.

جريمة نكرا

وقال: "إن حكام الإمارات بهذه الجريمة النكراء شكلوا الحاضنة الأساسية والحليف الإقليمي والداعم الأكبر للعدو الصهيوني طوال المراحل الماضية، ويدرك الجميع حقيقة شعاراتهم الكاذبة التي كانوا يحاولون من خلالها ستر وجههم القبيح وخيانتهم الآثمة".

وأضاف أن حكام الإمارات ينقلبون بمخالفة واضحة للقانون الإماراتي الاتحادي (رقم 15) لسنة 1972 الذي يجرّم التطبيع مع الاحتلال، الأمر الذي يستدعي من أهلنا وأشقائنا من أبناء دولة الإمارات موقفاً قومياً وعروبياً أصيلاً في وجه الانحطاط الخطير الذي بلغه حكامهم، ووقفه حقيقية لردع خيانتهم وغدرهم لدين وقيم وتاريخ وثوابت الأمة".

وطالب الزهار، السلطة الفلسطينية بالتحلل التام من اتفاق أوسلو دون مواربة، وإعادة الاعتبار للقضايا الوطنية من خلال تدشين خطة وطنية موحدة تفضي إلى إرساء برنامج مقاوم للاحتلال لمواجهة هذا الخطر المحدق لتصفية القضية الفلسطينية.

قال القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي د. محمود الزهار إن "اتفاق العار" الذي أبرمه حكام الإمارات مع الكيان الصهيوني يشكل اصطفاً تاماً في خندق الاحتلال، وتأماً مباشراً على تصفية القضية الفلسطينية وخيارات شعبنا ومقاومته في تحرير الأرض والمقدسات، وخروجاً عن إجماع وثوابت الأمة، ومشاركة فعلية في جرائم الاحتلال الذي يقتل شعبنا ويسرق أرضنا.

جاءت تصريحات الزهار: أثناء وقفة برلمانية نظمها المجلس التشريعي رفضاً للاتفاق الذي أعلن عنه بين دولة الإمارات العربية والاحتلال، "البرلمان" تابعت الوقفة وأعدت التقرير التالي:

اتفاق العار

ووصف الزهار: في كلمته ما تم الإعلان عنه بين الإمارات والاحتلال بـ"اتفاق العار" واعتبره بمثابة شراكة تامة مع الاحتلال وتساقق لا متناهية مع توجهات أمريكا وجرائم دونالد ترمب، رافضاً "بالزج بشعبنا الفلسطيني وثوابته الخالدة وقضيته العادلة في أتون العبث والنفاق السياسي وجعله ورقة في سياق السياسة الاستسلامية بأي حال من الأحوال".

وتابع الزهار: "إن توقيع اتفاق العار في هذا التوقيت الحساس وفي هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ شعبنا وأمتنا، يؤكد على طبيعة المخطط الأسود القذر الذي تحاك فصوله لإعادة بناء وتشكيل المشهد الجغرافي السياسي في المنطقة العربية، والذي يعمل

النائب الخضري: استمرار الحصار مخالفة واضحة للقانون الدولي

ما يمر من خلالها إنساني ويجب إخراجها من أي معادلات أمنية أو سياسية، فالمعابر موجودة لتفتح وإغلاقها مخالف لكل القوانين الدولية.

وبين الخضري أن نسبة الفقر في غزة تصل لنحو "80%"، في حين تجاوزت نسبة البطالة "60%"، ومعدل دخل الفرد اليومي لا يتجاوز "2" دولار، فيما انخفضت نسبة الإنتاج في مصانع غزة لتصل لحوالي "30%" من الطاقة الإنتاجية بسبب قيود التصدير وتدهور الوضع الاقتصادي الأمر الذي يشدد الحصار.

للقوانين الدولية التي تنص على حماية المواطنين وتوفير احتياجاتهم الأساسية. وأشار النائب الخضري في تصريح صحفي أصدره مؤخراً إلى أن الإجراءات التي يمارسها الاحتلال تمس بالحالة الإنسانية لغزة، منوهاً إلى أن المعابر التجارية إنسانية وكل

أكد النائب المستقبل بالمجلس التشريعي جمال الخضري، أن ما يقوم به الاحتلال من إغلاق متكرر لمعبر كرم أبو سالم ومنع دخول المواد الأساسية من وقود ومواد بناء، وتقليص مساحة الصيد في بحر غزة، هي خطوات تضر بالنواحي الإنسانية، ومخالفة



مواقف برلمانية دولية

نواب كويتيون يرفضون التطبيع

وقّع "41" نائباً في مجلس الأمة الكويتي من أصل "50" على بيان أكدوا فيه أن الكويتيين بجميع أطيافهم يدعمون التزام حكومة بلادهم بقضية العرب والمسلمين الأولى "فلسطين". وأشار النواب في بيانهم لموقف حكومة الكويت الثابت ضد التطبيع مع الاحتلال، والتضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

باكستان: التطبيع سيسهم في تمادي الاحتلال

أدان نواب باكستانيون اتفاق التطبيع الذي جرى بين الإمارات والاحتلال الصهيوني، مؤكدين أنه اتفاق غير مقبول وسيسهم في المزيد من تمادي الاحتلال وتغوله على الفلسطينيين. وخرج الباكستانيون في عدد من المدن الباكستانية في مظاهرات رافضة للتطبيع مع الاحتلال شارك فيها نواب من مختلف الأحزاب.

اتحاد البرلمان العربي يدعو لدعم فلسطيناً لإبراهيمي

عبر رئيس مجلس النواب الأردني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي عاطف الطراونة عن رفضه القاطع للتطبيع مع الاحتلال، مشدداً على ضرورة إقامة دولة فلسطين.

وقال الطراونة في تصريحات صحافية: "موقفنا في الاتحاد البرلماني العربي كان واضحاً، بدعم صمود شعب فلسطين حتى نيل حقوقه ورفض التطبيع".

البرلمان العراقي: التطبيع خيانة للعرب كافة

اعتبرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب العراقي، اتفاقية التطبيع الإماراتي مع الاحتلال خيانة للشعب العربي ولل قضية الفلسطينية، واصفة موقف الحكومة العراقية تجاه الاتفاقية المذكورة بـ "الفاتر". هذا وأطلقت كتل برلمانية في العراق، حراكاً واسعاً للضغط على رئيسي الحكومة والجمهورية لإصدار موقف يندد بإعلان إشهار التطبيع بين أبو ظبي والكيان الصهيوني، بوصفها خيانة وتامراً.

تونس: التطبيع تعدي على الحقوق الفلسطينية

أدان البرلمان التونسي إعلان الإمارات تطبيع العلاقات مع الاحتلال، معتبراً أن هذه الخطوة تعد تعدياً على حقوق الشعب الفلسطيني، وتهديداً صارخاً لحالة الإجماع العربي والإسلامي.

ودعت رئاسة المجلس البرلماني العربي واتحاد البرلمانات العربية والبرلمانات الإقليمية والدولية، إلى إدانة الخطوة الإماراتية وإصدار مواقف واضحة داعمة للحقوق الفلسطينية.

برلمانيون لأجل القدس تدعو الإمارات لإعادة النظر في التطبيع

قال عضو الهيئة التنفيذية في رابطة "برلمانيون لأجل القدس" النائب الماليزي سيد إبراهيم نوح: "إن ادعاء الإمارات وقف الاحتلال خطة ضم أراض من الضفة مقابل تطبيع العلاقات عذر كاذب وضعيف لتعتيم الدوافع الحقيقية الكامنة خلف الاتفاق".

وطالب حكومة بلاده بتقديم المشورة لحكومة الإمارات لمراجعة قرارها والعودة إلى إجماع الدول الإسلامية التي تناضل لتحرير فلسطين.

تركيا: اتفاق الإمارات مع الاحتلال عمل مشين

أدان رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب، تطبيع الإمارات علاقاتها مع الاحتلال الإسرائيلي ووصفه بـ "عمل مشين" وانتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وعدّ تعاون الإمارات مع الاحتلال الإسرائيلي "خيانة للقضية الفلسطينية"، مشدداً على أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى في العالم الإسلامي، واصفاً ما قامت به الإمارات بـ "العمل المخزي".

برلمانية أوروبية تدعو لوقف جريئة الضم

أكدت عضوة بالبرلمان الأوروبي، النائبة في البرلمان السويدي إيفين إنجير، على ضرورة إيقاف مخطط الضم، وتغول الاحتلال اليومي على الإنسان والأرض الفلسطينية، محذرة من أن تنفيذه سيؤدي إلى زيادة الصراعات والعنف في المنطقة.

وقالت إنجير في تصريحات صحافية: "على الاتحاد الأوروبي عدم الاكتفاء بالتصريح بل القيام بأفعال تجاه مساعي الاحتلال لضم أراض فلسطينية، وعليه إبداء الاستعداد لاتخاذ إجراءات رادعة حال لم يلتزم الاحتلال بوقف مخططات الضم".

البرلمان الماليزي يؤكد على رفض الضم

سلم البرلمان الماليزي عريضة برلمانية، للسفارة الأمريكية وقعها أكثر من "130" برلمانياً رفضاً لخطة الضم الإسرائيلية.

وقال عضو الهيئة التنفيذية في رابطة "برلمانيون لأجل القدس"، سيد إبراهيم نوح، إن البرلمان أرسل نسخة من العريضة إلى السفارة الفلسطينية في كوالالمبور.

وأشار إلى أنه سيتم تسليمها إلى الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية الدولية وغيرها من المنظمات والاتحادات البرلمانية العالمية.

اللجنة القانونية تزور المجلس الأعلى للقضاء العسكري



من جهة لاسيما بين القضاء العسكري والنيابة العامة النظامية.

بدوره، أكد نوفل؛ على الترابط الوثيق بين المجلس التشريعي والمجلس الأعلى للقضاء العسكري، مستعرضاً تطور العمل سواء على المستوى الإداري والتقني، أو فيما يتعلق بالمحاكم، مشدداً على استمرار العمل رغم المعوقات التي تعترض عمل القضاء العسكري. وفي نهاية اللقاء تجول النواب في مرافق المجلس الأعلى للقضاء، مشيدين بأداء الطواقم العاملة.

في سياق آخر، عقدت اللجنة القانونية اجتماعاً دورياً لمناقشة ودراسة المذكرة العامة لمشروع قانون كاتب العدل، ومشروع قانون تنظيم وتركيب كاميرات المراقبة، تمهيداً لعرضها على المجلس التشريعي، فيما استمكمت مناقشتها لمشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية.

زار وفد من اللجنة القانونية؛ المجلس الأعلى للقضاء العسكري وذلك بهدف الاطلاع على سير العمل اليومي، وضم الوفد رئيس وأعضاء اللجنة النواب: محمد فرج الغول، محمد شهاب، يونس الأسطل، ومشير المصري، وكان في استقبالهم رئيس المجلس الأعلى للقضاء العسكري العميد أمين نوفل وأعضاء وكوادر المجلس.

وأكد النائب الغول؛ اهتمام المجلس التشريعي واللجنة القانونية بالقضاء وتطوير مسيرة ومنظومة العدالة والارتقاء بهما نحو الأفضل، مشيراً إلى أن القضاء العسكري حظي باهتمام خاص من المجلس التشريعي تمثيلاً بإصدار قانون القضاء العسكري مؤخراً، منوهاً أن القانون المذكور يكتسب أهمية خاصة؛ لاحتوائه على نصوص واضحة لا تحتمل تفسيرات متعددة من شأنها أن تؤدي إلى تداخل الاختصاص بين أكثر

لدى استقباله مشاركات بمخيم سياسي

"الزهار" التشريعي يمارس دوره البرلماني والرقابي على أكمل وجه



من مهام نص عليها القانون، لما في ذلك من مصلحة واضحة للمواطنين، من خلال تنظيم ومراقبة العمل الحكومي وأداء الوزارات والهيئات الرسمية بقطاع غزة.

وأكد أن المجلس التشريعي هو الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وسيظل ممارساً لدوره البرلماني والرقابي والتشريعي في سن القوانين وإقرار الموازنة العامة وغير ذلك

استقبل القائم بأعمال رئيس المجلس التشريعي النائب محمود الزهار، كوكبة من النساء المشاركات في مخيم سياسي تنظمه الدائرة النسائية لحركة حماس في قطاع غزة بعنوان: "سنحيا كراماً".

واستعرض الزهار؛ تطور ونشأة وتاريخ التجربة البرلمانية في فلسطين، منذ العهد العثماني، مروراً بالانتداب البريطاني، والحكم الأردني والمصري، والاحتلال الإسرائيلي، وعهد السلطة، والتجربة البرلمانية الحالية "المجلس التشريعي الثاني" والواقع السياسي في فلسطين.

النائب الأسطل يكرم المتحقين بمخيم للدعاة



يهدف لتتقيف مجموعة من الدعاة بمخيم دعوي أقامته وزارة الأوقاف بغزة تحت عنوان: "نحو الرسوخ" تلامس الواقع، حيث استمر